وزير الخارجية في كلمة البحرين أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة:

الإرهاب استشرى في المنطقة بصورة أكثر وحشية وضراوة

نراقب الحدود بدقة.. واعتقال كل من يثبت تورطه بالإرهاب

أكد وزير الخارجية الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة في كلمة البحرين أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة أمس، أن المنطقة التي نعيش فيها تمر اليوم بمرحلة بالغة الصعوبة، إن لم تكن الأصعب في تاريخها.

وقال: إن الإرهاب استشرى في المنطقة بصورة أكثر وحشية وضراوة، والمواجهة الشاملة للإرهاب تتطلب عملا عسكريا وماليا وأيديولوجيا، والقاعدة وداعش وحزب الله الإرهابي يهدفون إلى إشاعة الفوضى في المنطقة وإسقاط دولها.

وأكد وزير الخارجية بقوله سنواصل مراقبة الحدود بدقة لمنع أي اتصال بالجماعات الإرهابية واعتقال كل من يثبت تورطه بالإرهاب وإحالته إلى القضاء.

وأضاف الوزير: إننا نشعر بالفخر والاعتزاز بالإنجازات العظيمة التي حققتها البحرين رغم اضطراب المنطقة، وفيما يلي نص كلمة وزير الخارجية:

يطيب لي في مستهل كلمتي أن أتقدم إليكم، ومن خلالكم إلى بلدكم الصديق جمهورية أوغندا، بالتهنئة الحارة على انتخابكم رئيساً للدورة التاسعة والستين للجمعية العامة، متمنياً لكم التوفيق والنجاح في هذه المهمة النبيلة المنوطة بكم، مؤكداً دعم مملكة البحرين لطرحكم الهادف حول العمل على بلورة وتبني أجندة التنمية لما بعد ٢٠١٥، والتي لا شك في أنها ستضيف على ما تحقق من الأهداف الإنمائية للألفية، لما فيه خير الشعوب قاطبة.

ولا يفوتني أن أشيد بجهود سلفكم، السفير جون آش، على حسن إدارتـه للـدورة الثامنة والستين وعلى الجهود المتميزة التي بذلها لإنجاح أعمالها.

كما نقدر عاليا جهود السيد بان كي مون الأمين العام للأمم المتحدة من أجل تدعيم وتعزيز دور المنظمة الدولية، وتحقيق أهدافها في جميع المجالات، وأشيد بالتقرير الذي قدمه لهذه الدورة عن أعمال المنظمة، والذي يوضح المسئولية الكبيرة الملقاة على عاتقها، لإيجاد مناخ ملائم وحلول ناجعة للمشكلات والتحديات التي نواجهها جميعاً.

ولقد جاءت كلمة الأمين العام الاستهلالية في بداية المناقشة العامة موضحة جملة من التحديات، من بينها تغير المناخ، وانتشار الأمراض وخاصة وباء «إيبولا» في غرب إفريقيا، وتفاقم مشكلات اللاجئين وانتشار التطرف وسياسات الإقصاء والعنف، وانتهاك حقوق الإنسان وخاصة حقوق المرأة، ومشاكل الصحة، والتعليم والأمن الغذائي. وإن بلادي تؤيد دعوة الأمين العام إلى ضرورة التوصل إلى اتفاقية عالمية حول المناخ، في مؤتمري ليما وباريس القادمين، مؤكدين أهمية دعم صندوق المناخ الأخضر الذي من أهدافه التخفيف من آثار تغير المناخ.

وقال: إنني أشعر بالفخر والاعتزاز للجهود الكبيرة التي بذلتها مملكة البحرين، والانجازات العظيمة التي حققتها رغم التحديات الكثيرة وحالة عدم الاستقرار والاضطراب التي تمر بها المنطقة، وسوف نواصل هذه المسيرة لنحافظ على مكانة البحرين المصنفة في قائمة الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جداً، وهي المكانة التي حققتها بعمل جاد ومتواصل وما تزال مستمرة فيه، وفقاً لتقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتنمية البشرية، التي تعتمد على عدة معايير إحصائية موضوعية أهمها الرعاية الصحية والتعليم ومستوى الدخل وعدم التمييز ضد المرأة، غير أن تلك الأهداف لم تكن غاية في ذاتها، فالغاية الأولى هي تحقيق رفاهية المواطن البحريني، بل ورعاية كل من يعيش على أرض المملكة كواحة أمن وتعايش من دون تفرقة أو تمييز.

ويسعدني أن أشير إلى منح جائزة منظمة «التعايش بين الأديـان» لسيدي حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى، تقديراً لإسهامات جلالته الكبيرة في مجال الحوار بين الحضارات والثقافات، وإلى مؤتمر «الحضارات في خدمة الإنسانية»، الذي عقد في منتصف هذا العام في المنامة، برعاية كريمة من لدن جلالة عاهل البلاد المفدى، وبمشاركة الأمم المتحدة ونخبة من المفكرين والعلماء وأصحاب الرأي، وصدر عنه «إعلان المنامة» الذي أودعناه في الأمم المتحدة كوثيقة من وثائق المنظمة، وأن أشير أيضاً إلى مبادرة جلالته بالدعوة الى إنشاء محكمة عربية لحقوق الإنسان، والتي وافقت جامعة الدول العربية عليها، وأقرت نظامها الأساسي. كما أود أن أنوه بتدشين تقرير الأمم المتحدة عن المياه في مملكة البحرين في نوفمبر من العام الماضي الذي دعا إلى اعتماد استراتيجية عربية موحدة للمياه.

وأضاف: لقد حرصت مملكة البحرين على أن تكون بلداً فاعلاً ضمن منظومة الأمم المتحدة، وخاصة في العمل من أجل التطوير والإصلاح بأسلوب تدريجي وثابت، معتمدةً على النهج الإصلاحي والتحديثي لجلالة ملك البلاد المفدى، القائم على الرؤيـة الاستراتيجيـة والقواسم المشتركة بين الجميع، والحـوار المتواصل المفتوح، وتبادل الرأي الوطني الحر، بما أسهم في التحقيق المبكر للأهداف الإنمائية للألفية التي حددتها الأمم المتحدة، والاستعداد للاستراتيجيات والخطط المرسومة لما بعد عام ٢٠١٥، من خلال العمل المتواصل وبنفس العزيمة والإصرار والنية الصادقة والتخطيط الشامل بغية تعزيز التقدم المنتظم والمستمر، وبما يحقق مصلحة المواطنين والمقيمين على حد سواء.

إن المنطقة التي نعيش فيها تمر اليوم بمرحلة بالغة الصعوبة، إن لم تكن الأصعب في تاريخها الحديث، حيث تسودها حالة من عدم الاستقرار والفوضى والتوتر والإرهـاب الدموي الوحشي، الذي لم يسبق له مثيل في وقتنا المعاصر، واسهمت في ظهوره عدة عوامل وتحديات، يتمثل أبرزها فيما يلي:

التحدي الأول: هو الظهور المتزايد للجماعات الإرهابية، الذي اخذ أبعاداً مختلفة في عالميته وانتماءاته، واستشرى في منطقتنا بصورة أكثر وحشية وضراوة، فأصبحت تلك الجماعات لا تستهدف حياة الأفراد فحسب، بل زادت أيضاً في ممارساتها اللاإنسانية من القتل الجماعي، وقطع الرؤوس علانية واضطهاد الأقليات العرقية والدينية، وتشريدهم وهدم موروثهم الحضاري والثقافي، وسلب ممتلكاتهم وحرياتهم الدينية، والهجوم على مدن بأسرها وإعلان الحرب على دول ذات سيادة في المحيط الإقليمي والدولي، غير مكترثة بتعاليم دين أو فطرة إنسانية سليمة، تعايشت فيها وعليها الحضارات الإنسانية عبر العصور، ومنها حضارتنا العربية الإسلامية، على أسس من قيم التسامح والمساواة والاعتدال، والحـفاظ علـى الـتراث المـتنوع، ثم تـأتي تلك الجماعات الإرهابية الطائفية، كالقاعدة وداعش وحزب الله الإرهـابي وامتداداته ونظائره، عن طريق تجنيد المقاتلين من الشرق والغرب، للقيام بأعمال إرهابية شنيعة يقتل فيها الكبير والصغير، وتسبى النساء وتهجر العوائل، وتنتهك الحرمات، بهدف تقويض الأمن وإشاعة الفوضى وإسقاط الدول.

وبناء عليه فإن التصدي للجماعات الإرهابية يستوجب علينا العمل معا في ثلاثة محاور رئيسية: أولها المحور الأمني والعسكري، حيث تفاقم خطر تلك الجماعات الإرهابية بحصولها على أسلحة ثقيلة، استطاعت من خلالها الاستيلاء على مدن بأكملها وتمركزت فيها، فأصبحت ملاذاً لها، لانطلاق عملياتها الإرهابية، التي تهدد استقرار وأمـن منطقتنا. ومـن هنـا انطلقت مسئولياتنا المشتركة مع الدول الشقيقة والحليفة للقضاء على تنظيم داعش الإرهابي حيث اسهم سلاحنا الجوي بالتعاون مع تلك الدول باستهداف بعض مواقع هذا التنظيم، وإن المملكة ترحب بقرار مجلس الأمن ٢١٧٨ الصادر في ٢٤ سبتمبر ٢٠١٤، الذي ركز على تجنيد المقاتلين الأجانب، وفي هذا السياق نؤكد مواصلتنا للمراقبة الدقيقة للحدود والمنافذ ومنع اتصال مواطني المملكة بالجماعات الإرهابية، أو الانضمام إليها، واعتقال كل من يثبت انتماؤه إلى أي منها فور عودته إلى البلاد وإحالته إلى القضاء.

أمـا المـحـور الـثـانـي فـهـو مـحـاربـة الـفـكـر الأيديولوجي الذي يحرف الفطرة الإنسانية ويشوه تعاليم الدين الإسلامي الحنيف عن جوهرها، ويسيء إلى مبادئها. وهنا تكمن أهمية دور رجال الدين والعلماء المسلمين في التصدي لهذا الفكر الضال، وإننا ندعو المراكز والمؤسسات الدينية الإسلامية والعلماء المسلمين في شتى أنحاء العالم، الى مواصلة نبذ وتجريم تلك الأفكار التي لا تتصل بجوهر الدين الإسلامي بأي صلة، مثمنين دورهم الريادي في هذا المجال وضرورة الوقوف صفا واحدا ضد أفكار تلك الجماعات الإرهابية.

أما المحور الثالث فهو المحور المالي الذي يعتبر الشريان المغذي لتلك الجماعات الإرهابية بما يمكنها من شراء السلاح والذمم وإغراء بعض الشباب من أصحاب النفوس الضعيفة، وعلى هذا الأساس فقدت أعلنت مملكة البحرين نيتها استضافة مؤتمر دولي رفيع المستوى خلال الأسبوع الأول من شهر نوفمبر القادم، سيخصص لبحث تمويل الإرهـاب وسبل مكافحته وتجفيف منابعه، إيماناً منها بـأن إيقـاف تمويل الجماعات الإرهابية هو نصف المعركة لهزيمتهم والقضاء عليهم.

أما التحدي الثاني الذي يهدد أمن واستقرار منطقتنا فيتمثل في الأطماع السياسية والسعي نحو الهيمنة وبسط النفوذ، وعدم احترام سيادة الدول والتدخل في شئونها الداخلية، والذي عانت منه جميع دول المنطقة من دون استثناء، عن طريق تصدير ثـورات الفتنة والفوضى وتدريب الإرهابيين، مما يعد انتهاكاً للقوانين الدولية، وخرقاً لمبادئ الأمم المتحدة، ويعبر عن فكر أيديولوجي تجاوزه العصر، في بعده السياسي، أو في تحديه للقيم والمبادئ التي كرستها المواثيق الدولية المتعددة. ويمثل استخدام الأدوات الإعلامية وخاصة القنوات الفضائية ووسائل التواصل الاجتماعي، التي تستغل لتشويه الحقائق، وإثارة القلاقل في دول المنطقة، أحد وجوه هذا التدخل. وإننا ندين هذه الممارسات غير الشرعية وغير القانونية التي تتعارض مع المبادئ والقيم الدولية.

ويهمنا الإشـارة هنـا، إلـى مـا تـتعرض له الجمهورية اليمنية الشقيقة، التي ما إن تتقدم خطوة نحو الاستقرار، حتى تنطلق الجماعات الإرهابية المرتبطة خارجياً، نحو أهدافها الإجرامية لزعزعة الأمـن والاستقرار فيها. وتؤكد مملكة البحرين دعمها للرئيس عبدربه منصور هـادي وللجهود الكبيرة التي يبذلها لإنجاح التوافق الوطني، الذي تم التوصل إليه عبر حوار وطني شامل شاركت فيه مختلف أطراف المجتمع اليمني، واسهمت في إرساء دعائمه المبادرة الخليجية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

أما في العراق الشقيق، الذي عانى من التدخل السافر وانعدام الأمن ومحاولات الهيمنة وإشاعة الفوضى، فإننا نرى أملا وتطورا إيجابياً مهماً يصب في مصلحة هذا البلد الشقيق، ويسرنا أن نعرب عن ترحيبنا بانتخاب الرئيس فؤاد معصوم رئيساً للجمهورية، وتشكيل الحكومة الجديدة برئاسة الدكتور حيدر العبادي، متمنين أن يكون ذلك خطوة نحو تعزيز العملية السياسية والتنموية، بما يسهم في ترسيخ أمن واستقرار العراق، وحماية سيادته وسلامته الإقليمية، وتعزيز جسور تواصله مع أشقائه في إطار محيطه العربي الطبيعي.

أما بالنسبة إلى سوريا الشقيقة، فالصراع فيها يزداد كل عام حدةً وتعقيداً، ويدفع المدنيون العزل الثمن غالياً، بأرواحهم وممتلكاتهم وكرامتهم، ويتدهور الوضع الأمني من سيئ إلى أسوأ كل يوم، في ظل غياب حل سياسي شامل يحقن دماء الشعب السوري الشقيق ويخرج هذا البلد العزيز من محنته المتواصلة، من خلال عملية سياسية متكاملة تحقق الإصلاح والتعددية السياسية. ومن الجانب الإنساني، فإننا نؤكد ضرورة إزالة كل العوائق أمام إيصال المساعدات الإنسانية للمدنيين واللاجئين السوريين، وفقاً لقرارات مجلس الأمن الخاصة بالمساعدات الإنسانية. وفي هذا الصدد، أود أن أعبر عن تقدير بلادي الكبير للمملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة في إيواء واستضافة اللاجئين السوريين، وتقديم مختلف المساعدات لهم، ونقدر أيضا دور الجمهورية اللبنانية والجمهورية التركية، والدور الذي تقوم به المفوضية السامية للاجئين في هذا المجال الإنساني.

وفيما يتعلق بجمهورية مصر العربية الشقيقة، فإن مملكة البحرين ترحب بالتطور الديمقراطي الذي شهدته مصر، وتنفيذها لخريطة المستقبل بإصدار دستور يعكس إرادة الشعب المصري، والانتهاء من الانتخابات الرئاسية، والإعداد لإجراء الانتخابات النيابية، بما يؤدي إلى استكمال المؤسسات الدستورية للدولة. وتؤكد مملكة البحرين رفضها التام لأي تدخل في شئون مصر الداخلية، كما تعرب عن تأييدها للجهود التي يبذلها الرئيس عبدالفتاح السيسي، ومساندة إجراءاته في محاربة الإرهاب، والحفاظ على أمنها واستقرارها، ومواصلة دورها الاستراتيجي الفاعل في الأطر العربية والإقليمية والدولية. وأود الإشادة هنا بالمبادرة الكريمة لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود عاهل المملكة العربية السعودية الشقيقة، بإعلان «قمة مصر الاقتصادية» بهدف مساندة مصر وتنمية اقتصادها.

ونؤكد مجدداً موقف مملكة البحرين التاريخي والمبدئي والثابت بالتضامن مع المملكة المغربية الشقيقة ودعمها الكامل لمبادرتها الخاصة بالحكم الذاتي في الصحراء المغربية في إطار السيادة المغربية ووحدة التراب المغربي، ووفقا للشرعية الدولية.

وفي الشـأن الـليبي، فـإن مملكة البحرين تعرب عن قلقها البالغ لتدهور الأوضاع الأمنية في دولة ليبيا الشقيقة، جراء أعمال العنف التي تقوم بها الجماعات الإرهابية، وتداعيات ذلك على استقرار الدول المجاورة. وإن مملكة البحرين تدعم المؤسسات الدستورية الشرعية المتمثلة في مجلس النواب المنتخب، كما ترحب بتشكيل الحكومة الجديدة برئاسة السيد عبدالله الثني، آملين في تحقيق الأمن والاستقرار والحفاظ على وحدة وسلامة هذا البلد الشقيق.

وفي إطار الحرص على العمل الجاد للوصول إلى هدفنا الرئيسي، وهو تجنيب البشرية الحروب والنزاعات والكوارث، ورفض سياسة الهيمنة ومحاولات زعزعة الأمن والاستقرار، فإننا نكرر الدعوة إلى جعل الشرق الأوسط، بما فيه منطقة الخليج العربي، منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل وخاصة السلاح النووي. ومن هذا المبدأ، نـؤيد جـهود مجموعة (٥+١) مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، للتوصل إلى حل سريع لملف البرنامج النـووي الإيـراني وفقا لأحكام معاهدة عدم الانتشار واتفاقية السلامة النووية، بما يضمن الاستفادة من التكنولوجيا النـووية للأغراض السلمية التي هي حق طبيعي للدول كافة في إطار الضمانات الدولية.

أما التحدي الثالث والأخير، فهو الاحتلال غير المشروع لأراضي الدول الأخرى، والذي يتعارض مع مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، ونرى ذلك واضحاً بجلاء في الانتهاكات التي تقوم بها إسرائيل، وخرقها لجميع القوانين والأعراف والمعاهدات والقرارات الدولية، من خلال استهداف شعبنا الفلسطيني والاستيلاء على أراضيه، وبناء المستوطنات والتوسع فيها، وفرض الحصار عليه، وتمثلت هذه الانتهاكات في أبشع صورها من خلال عدوانها الغاشم الأخير على قطاع غزة، الذي أسفر عن دمار كبير، راح ضحيته أكثر من ألفي شهيد، وشردت أعداد كبيرة من أبناء فلسطين، ودمرت البنى التحتية. وهنا أود أن أؤكد ما تقدم به الرئيس محمود عباس رئيس دولة فلسطين الشقيقة، في كلمته أمام الجمعية العامة في هذه الدورة، وطلبه توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني وأراضيه الواقعة تحت الاحتلال، ومطالبة إسرائيل بالالتزام باتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، وضرورة وضع سقف زمني محدد لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وتحقيق تطلعات الشعب الفلسطيني الشقيق في قيام دولة فلسطينية مستقلة على خطوط الرابع من يونيو ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، وفقاً لمبادرة السلام العربية، وحل الدولتين، وعلى أساس الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وفي هذا السياق، نشيد بالدور المحوري الذي اضطلعت به جمهورية مصر العربية الشقيقة ومبادرتها التي تم من خلالها التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في قطاع غزة، ونثمن عالياً استضافتها، وبالتعاون مع مملكة النرويج، للمؤتمر الدولي حول دعم فلسطين وإعادة إعمار قطاع غزة خلال الشهر القادم. كما نشيد بالدور الإنساني الكبير الذي تقوم به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أنروا).

أما بالنسبة إلى احتلال الجمهورية الإسلامية الإيرانية للجزر الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى، التابعة للإمارات العربية المتحدة الشقيقة، فإن مملكة البحرين تؤكد مجدداً مواقفها الثابتة في رفض هذا الاحتلال، وتدعو إيران الى الاستجابة إلى مساعي الإمارات العربية المتحدة لحل القضية عن طريق المفاوضات المباشرة أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية.

تلك كانت أهم التحديات التي تواجه منطقتنا، والتي متى ما تغلبنا عليها، فإن ذلك سيمكننا، في إطار مسؤولياتنا المشتركة، من مواجهة التحديات العالمية التي جاءت في خطاب معالي الأمين العام، وسبق أن أشرت إليها في بداية كلمتي هذه، وهي القضايا الحقيقة التي إذا ركزنا عليها سنكون على الطريق الصحيح للتنمية المستدامة والإصلاح المطلوب بما يحقق تطلعات شعوبنا جميعاً.

إن مملكة البحرين ستظل حريصة على الاستمرار في مسيرة التنمية والإصلاح والتفاعل الإيجابي مع المجتمع الدولي، بالرغم من التحديات التي نواجهها جميعاً ومعاً، وبما يحقق الأهداف والتطلعات المنشودة. وإننا ومن خلال النهج الإصلاحي الراسخ الذي يقوده حضرة صاحب الجلالة الملك المفدى، سنواصل مسيرة الإصلاح والتنمية الحقيقية، وإرساء دعائم سيادة القانون والتعددية والمشاركة السياسية الفعالة، متطلعين إلى الانتخابات النيابية والبلدية الرابعة التي ستجرى في الثاني والعشرين من شهر نوفمبر القادم، لتعزيز ما تم تحقيقه من إنجازات والبناء لمستقبل أفضل.

وأكد وزير الخارجية أننا في مملكة البحرين خياراتنا واضحة، ورؤيتنا شاملة، واستراتيجيتنا متكاملة ومتفاعلة مع إطارنا الخليجي والعربي والدولي، وسنواصل العمل من أجل الاستقرار والسلام والأمن والتنمية وحماية حقوق الإنسان، ورفض وإدانة الإرهاب والعنف والكراهية، والعمل من أجل مجتمع يسوده الوئام وتتوافق فيه الآراء للمصلحة العامة، ولبناء مستقبل واعد بالفرص والآمال والإنجازات للأجيال القادمة.

○ وزير الخارجية يلقي كلمة البحرين أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وزير الخارجية وأمين الأمم المتحدة يبحثان المستجدات الدولية

رحب الأمين العام للأمم المتحدة السيد بان كي مون بالتزام ودعم حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى لنهج الحوار والإصلاح.

جاء ذلك خلال اجتماع الشيخ خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة وزير الخارجية مع الأمين العام للأمم المتحدة على هامش انعقاد اجتماعات الدورة الـ (٦٩) للجمعية العامة في نيويورك، تم خلاله بحث أوجه التعاون بين مملكة البحرين والأمم المتحدة والسبل الكفيلة بدعم برامجها في المجالات كافة.

كما تـم خـلال الاجـتـمـاع مناقشة آخـر المسـتجدات على الساحتين الإقليمية والدولية، والجهود الدولية المبذولة من أجل مكافحة الإرهـاب وسبل تمويله، وفي هذا السياق أشاد الأمين العام بدعوة مملكة البحرين لعقد اجتماع دولي حول مكافحة تمويل الإرهـاب والـتي تعتزم المملكة استضافته بداية شهر نوفمبر المقبل، وقد وجه وزير الخارجية دعوة للأمم المتحدة للمشاركة في ذلك المؤتمر والذي سيشارك فيه ممثلو الدول وعدد من المتخصصين في هذا المجال.

○ لقاء وزير الخارجية مع الأمين العام.

محافظة المحرق تنظم حملة الفحوصات الطبية لمرتادي «لولو هايبر» الحد

أكد السيد سلمان بن عيسى بن هندي محافظ محافظة المحرق على أهمية العناية بالصحة البدنية من خلال ممارسة الرياضة بانتظام والابتعاد عن العادات الخاطئة والمضرة بالصحة كالتدخين والتغذية السيئة وضرورة إجـراء الفحوصات الدورية للكشف عن الأمراض المزمنة من منطلق الوقاية خير من العلاج، فالاهتمام بالصحة مسئولية المواطن الذي عليه العناية بها حتى يكون فردا منتجا وفعالا في المجتمع يخدم وطنه والآخرين.

جاء ذلك خلال حملة الفحوصات الطبية التي نظمتها إدارة البرامج الاجتماعية وشئون المجتمع بمحافظة المحرق لمرتادي أسواق لولو هايبر الحد من مواطنين ومقيمين بالتعاون مع إدارة تعزيز الصحة وإدارة الصحة العامة وإدارة التمريض التابعين للجنة تعزيز الصحة بمركز بنك البحرين والكويت الصحي بمنطقة الحد وبمشاركة عيادات الإقلاع عن التدخين، حيث تم إجراء عدد من الفحوصات الأولية الطبية المجانية للأمراض المزمنة غير المعدية كالسكري والضغط والدم والطول والوزن والقلب والكوليسترول، كما تم إجراء فحص سلامة الرئة للمدخنين وقياس نسبة وجود أول أكسيد الكربون واستعراض الخدمات الصحية المقدمة لمساعدة المدخنين على الإقلاع عن التدخين والتوعية بشأن المواد الممنوعة من التبغ وكيفية التبليغ عنها.

كما اشتملت الفعالية على استعراض حملة احمي قلبك التي تهدف إلى فحص القلب والتوعية بشأن أمراضه وكيفية الوقاية منها، وقد لاقت الحملة تجاوبا ملفتا من قبل الأهالي والمقيمين والأجانب.

○ محافظ المحرق يتفقد أعمال حملة الفحوصات الطبية.

محافظ المحرق يشيد بتوجيهات رئيس الوزراء بزيـادة المـراكـز الـثـقـافيـة بالمحافظة

رفع السيد سلمان بن عيسى بن هندي محافظ محافظة المحرق باسمه وباسم الأهالي أسمى آيات الشكر والامتنان إلى صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء لتوجيهاته بالعمل على زيادة المراكز الثقافية والتاريخية في محافظة المحرق لتتناسب مع مكانتها التراثية وأهميتها التاريخية من منطلق استقطاب المزيد من الفعاليات والأنشطة الثقافية التي تخدم القطاع السياحي وتبرز الاحتفاء باختيار المنامة عاصمة الثقافة الآسيوية ٢٠١٤ مبدين أن توجيهاته تعكس حرص سموه على جعل محافظة المحرق قبلة للسياحة البحرينية يفد عليها مختلف السياح والزوار وأهالي المحافظات الأخرى إلى جانب تنشيط السياحة العائلية الداخلية التي تعود بالنفع على التنمية الاقتصادية وتطوير عجلتها في مملكة البحرين.

وأثنى المحافظ والأهالي على اهتمام سمو رئيس الوزراء الدائم بالمحرق وأهلها وحرصه على الحفاظ على تاريخها الثقافي والتراثي العريق بما يحفظ مكانتها ويسهم في العناية بالمعالم الأثرية والتاريخية التي تضمها داعين المولى عز وجل أن يحفظ سموه وان يجعله ذخرا للبحرين وأهلها.